أن هذا التفاوت هو طبيعي على أساس أن الأحزاب المذكورة هي اشكنازية الأطر والمضمون، قبلت بضم اعضاء سفاراديم إلى صفوفها، وإلى قوائم مرشحيها للكنيست، كي تضمن كسب أصوات أبناء طائفتهم، وتحول دون ظهور أطر حزبية مستقلة وقوية خاصة بهم، من شأنها منافستها على السلطة. ويلاحظ أن عملية ضم ممثلين سفاراديم وفق هذا الأساس، الذي طبق على القطاع العربي أيضا، قد شملت جميع الاحزاب تقريبا، باستثناء الجناح المتدين غير الصهيوني، المتمثل بحزبي أغودات يسرائيل وبوعالي أغودات يسرائيل، اللذين حافظا على طابعهما الاشكنازي منذ تأسيسهما وحتى الآن.

لقد كان حزبا مباي وحيروت أول من بادر إلى ضمّ عدد محدود من الأعضاء السفاراديم إلى صفوف ممثليهم في الكنيست، منذ ولايته الأولى، ولحق بهما في الولاية الثانية الصهيونيون العموميون (حزب الأحرار) حيث انتخب عنه نائب سفاراديّ واحد مقابل ١٨ نائبا اشكنازيا، بينما انتقلت العدوى إلى أحدوت هعفوداه ومبام والمفدال منذ الكنيست الثالث (أنظر ملاحظات الجدول رقم ١). أما الشيوعيون فلم ينضموا إلى هذه العملية إلا حديثا، في الكنيست التاسع، وذلك بعدما أقدموا على ضم ممثل فهود السود إلى قائمة ممثليهم في الكنيست، الأمر الذي عاد وتكرر في الكنيست العاشر أيضا.

لقد استطاعت الأحزاب الاسرائيلية، بواسطة عملية الضم هذه لبعض الأعضاء السفاراديم إلى قوائم ممثليها في الكنيست، التحكم، كما يبدو، بمجرى تحديد تمثيلهم السياسي ومشاركتهم الفعلية في المؤسسة التشريعية في اسرائيل، بهدف المحافظة على طابعها الاشكنازي. فقد ذكر الخبيران الاجتماعيان عمانوئيل غوتمان ويعقوب لاندو في احصائهما لعدد الذين انتخبوا للكنيست منذ ولايته الأولى وحتى الثامنة[١٠]، أن عدد الأعضاء السفاراديم قد بلغ ٣٧ نائبا فقط من بين ٣٧٤ نائبا (١١ من العراق، ٨ من المغرب، ٦ من اليمن، و٣ من كل من تونس وسوريا، واثنان من كل من مصر وليبيا، وواحد من كل من تركيا وايران). وأشار الباحثان أيضا إلى حقيقة سيطرة يهود بولونيا (٩٦ نائبا) ويهود روسيا (٨٦ نائبا) على نصف المقاعد في الكنيست تقريبا. وقد بلغ عدد النواب من أصل أوروبي شرقي، الذين انتخبوا للكنيست خلال ولاياته الثمانية الأولى، ٢١٥ نائبا، أي حوالي ٧٥٪ من الـ ٢٨٧ نائبا الذين ولدوا في الخارج. وعليه يستنتج الباحثان أنه رغم ارتفاع نسبة تمثيل اليهود الشرقيين من ٣,٣٪ في الكنيست الأول إلى ١٠٪ في الثامن، فإن هذا الارتفاع بعيد عن أن يعبر تعبيرا صحيحا عن التوزيع السكاني الطائفي بين اليهود في اسرائيل[١١].

ويلاحظ أن الهوة في التمثيل السياسي بين السفاراديم والاشكنان، قائمة أيضا في المؤسسة التنفيذية، أي في الحكومة الاسرائيلية، كما يبين الجدول رقم (٢)، حيث تبرز قوة يهود أوروبا الشرقية بشكل أقوى (٤٨ وزيرا من بين ٧٠ وزيرا خدموا في الحكومات التي تشكلت في اسرائيل حتى انتخاب الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣، مقابل ٤ وزراء فقط من اليهود الشرقيين). ويلاحظ أن سيطرة زعماء يهود أوروبا الشرقية، خصوصا من أصل بولوني وروسي، مستمرة منذ الحكومة الأولى التي شكلها بن ـ غوريون، وحتى حكومة بيغن الثانية. ففي حكومة بن ـ غوريون الأولى (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) كان هنالك ثمانية وزراء من مجموع ١٢ وزيرا من أصل بولوني وروسي، بينما لم يدخلها أي وزير من مهاجري آسيا ـ أفريقيا، إذ أن الوزير السفاراديّ الذي ضمه بن ـ غوريون آنذاك، وهو باخور شيطريت، كان من مواليد فلسطين. أما حكومة اسحاق رابين التي شكلها سنة ١٩٧٤، فقد شملت أحد عشر وزيرا من أصل أوروبي شرقي، مقابل اثنين فقط من العراق وتونس، وأربعة من مواليد اسرائيل[١٢]. وانتقال السلطة إلى اليمين لم يحسن الوضع التمثيلي لليهود الشرقيين في الحكومة الاسرائيلية، رغم الدعم الذي منحه هؤلاء لليكود خلال